

التصريح الصحفي
للسيد مصطفى الخلفي
وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة
عقب المجلس الحكومي ليوم الخميس 22 مارس 2012



انعقد يوم الخميس 29 ربيع الثاني 1433، الموافق لـ 22 مارس 2012، الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة خصص للمصادقة على مشروع قانون وكذا الموافقة على اتفاقيتين دوليتين بالإضافة إلى تقديم عرض محوري حول استراتيجية تحديث الإدارة وبرنامج عمل وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

في البداية تقدم السيد رئيس الحكومة بكلمة أكد فيها على فعالية وتماسك العمل الحكومي والروح الايجابية التي تسود العلاقات بين أعضاء الحكومة ومكوناتها والتي تمكن من تدبير الاختلافات وتجاوزها بما يخدم المصلحة العامة.

بعد ذلك تقدم السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون بعرض عن جولة المحادثات غير الرسمية حول قضية الصحراء المغربية والتي انعقدت ما بين 11 و13 مارس 2012 م، حيث أبرز التقدم الذي تم تحقيقه على المستوى الإنساني والذي يهم أساسا تسريع مسلسل الزيارات العائلية ونزع الألغام. كما أشار إلى كل من الزيارتين الرسميتين إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية التركية، حيث أجرى في الأولى لقاءات متعددة مع مسؤولين في البيت الأبيض والخارجية الأمريكية أثمرت الاتفاق على توثيق التعاون في المجال الاقتصادي وتعزيز فرص الشراكة بين رجال الأعمال المغاربة والأمريكيين. وبخصوص الزيارة الثانية فقد حصل الاتفاق على مراجعة وتطوير اتفاق التبادل الحر ومضاعفة الاستثمارات التركية في المغرب وتقوية برامج للتعاون الثلاثي بين المغرب وتركيا والدول الإفريقية.

كما صادق مجلس الحكومة على مشروع قانون رقم 18.12 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل مع الأخذ بالملاحظة المسجلة، تقدم به السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، ويتعلق الأمر بمشروع قانون إصلاح نظام التعويض عن حوادث الشغل بتعزيز الحماية الاجتماعية للمصابين بحوادث الشغل أو لذوي حقوقهم في حالة الوفاة باعتباره النظام الذي يضمن مصاريف وتعويضات وإيرادات وخدمات صحية واجتماعية مختلفة ومتنوعة ومتكاملة عن جميع الأضرار المترتبة عن هذه المخاطر المهنية، ويبلغ عدد الملفات موضوع الدراسة حاليا على مستوى الوزارة 58 ألف ملف.

بعد ذلك تمت الموافقة على الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام 2004 الموقعة بلندن في 13 فبراير 2004 بعد عرضها من طرف السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون. هذه الاتفاقية اعتمدها المؤتمر الديبلوماسي الذي قرره مجلس المنظمة البحرية الدولية المنعقد بلندن من 9 إلى 13 فبراير 2004 ، وتهدف هذه الاتفاقية إلى منع وخفض تلوث البيئة البحرية وكذا وضع ضوابط للتقليص والحد من نقل المواد البحرية الخطرة وذلك بإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن، من أجل الحفاظ على المياه البحرية وثرواتها والبيئة وعلى صحة الإنسان. تتكون الاتفاقية من اثنين وعشرين مادة، تنص في معظمها على مقتضيات تهم الالتزامات والأحكام المتعلقة بتطبيقها. كما تشتمل على مواد تتعلق بمراقبة السفن وتسليم الشواهد والمخالفات.

وتكتسي هذه الاتفاقية أهمية كبيرة لبلادنا بحكم الاستراتيجية المتبعة في مجال الموانئ التي جعلت من بلادنا مركز تواصل ونقل على المستوى العالمي بعد إنشاء ميناء طنجة المتوسط وتطوير سلسلة من الموانئ.

وتتعلق الاتفاقية الثانية التي عرضها السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون ببروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وقد تم اعتماد هذا البروتوكول خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المذكورة في أكتوبر 2010 في ناغويا باليابان.

ويهدف هذا البروتوكول إلى التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك عن طريق الحصول بصورة ملائمة على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات ذات الصلة بصورة ملائمة، مع اعتبار جميع الحقوق على هذه الموارد والتكنولوجيات، وعن طريق التمويل الملائم، مما يسهم بالتالي في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته.

ويكتسي هذا البرتوكول أهمية كبيرة للدول النامية بحيث أن الحصول على الموارد الجينية من طرف الدول المتقدمة يولد منافع اقتصادية يستوجب تقاسمه مع الدول المصدرة لهذه الموارد بمقتضى هذا البرتوكول.

وفي الختام استمع المجلس إلى عرض للسيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول الاستراتيجية المزمع اعتمادها في هذا المجال الحيوي، حيث أكد على اعتماد مقاربة جديدة قائمة على وضع المواطن والمقولة في صلب استراتيجية تحديث الإدارة العمومية، والانتقال إلى اعتماد سياسة أفقية ومندمجة تتجاوز سلبات المقاربة القطاعية، وذلك بهدف إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن وتحسين جودة الخدمات ودعم سياسة القرب من جهة أولى، وتأهيل الإدارة للمساهمة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية وتشجيع الاستثمار من جهة ثانية، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي وربط المسؤولية بالمحاسبة من جهة ثالثة، وكذا جعل الأداء قائما على النتائج، وتضمن العرض مجموعة من الإجراءات العملية.